

Distr.  
GENERAL

S/21938

13 November 1990

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH

مجلس الأمن  
UN LIBRARY

NOV 10 1990

رسالة مورخة ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٠  
موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أود أن أشير إلى رسالتك المورخة ٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٩٠ التي أبلغتني فيها بمحظيات التقرير الخاص للجنة مجلس الأمن المنشاة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الأردن (S/21786) ، وطلب إلى المعني في تنفيذ التوصيات والتدابير الواردة في ذلك التقرير .

وفي ضوء ذلك التقرير ، طلبت إلى السيد جان ريبير ، المدير العام السابق للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي في الأمم المتحدة الأضطلاع ، بالتعاون مع حكومة الأردن ، بتقييم كامل للمشاكل الناجمة عن التدابير التي اتخذها الأردن امتناعاً لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، مع تقديم اقتراحات بالتدابير العلاجية الملائمة . وتؤكد النتائج التي خلص إليها السيد ريبير والمعروضة في التقرير المرفق ، الحاجة الملحة إلى التصدي للمشاكل التي تواجه الأردن .

وفي هذا الشأن ، ووفقاً لتوصيات اللجنة ، فإنني بصدق إمداد نداء إلى جميع الدول الأعضاء أنأشدّها في تقديم المساعدة الفورية الازمة إلى الأردن لتخفيض آثار المسؤوليات التي يواجهها نتيجة لهذه الأزمة . وعلاوة على ذلك ، فإنني أعتزم دعوة وكالات وأجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة إلى تكثيف برامج المساعدة التي تتطلع بها امتيازية لاحتياجات الأردن الملحة .

(توقيع) خavier Bertrand de Kœnig

مرفق

تقرير عن البعثة التي قام بها إلى الأردن  
الممثل الخاص للأمين العام ، السيد جان ريفير ،  
المدير العام السابق للتنمية والتعاون  
الاقتصادي الدولي

كتاب الإحالات

نيويورك ، ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٠

السيد الأمين العام ،

يسريني أن أحيل لكم ، رفق هذا ، تقرير عن البعثة التي طلبتم (لها القيام بها إلى عمان للاضطلاع ، بالتعاون مع حكومة الأردن ، بتقييم المشاكل الناجمة عن التدابير التي اتخذتها الحكومة امتناعاً لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) ، بما في ذلك خاتمة مسألة توريد النفط ومشتقاته . وكما طلبتم ، فقد أهدت إلى هذا التقييم اقتراحات بتدابير علاجية ممكنة .

وتفظوا ، سيادة الأمين العام ، بقبول فائق الاحترام .

(توقيع) جان ريفير

مقدمة

١ - بناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة ، قمت ببعثة إلى الأردن لكن أقصى ، في أسرع وقت ممكن ، بالتعاون مع حكومة الأردن ، المشاكل الناشئة عن التدابير التي اتخذتها لامتحان لقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ (١٩٩٠) ، بما في ذلك خاتمة مسألة توريد النفط ومشتقاته <sup>(١)</sup> . كما طُلب إلى تقديم اقتراحات بالتدابير العلاجية الملائمة .

٢ - ولدى إعداد التقرير ، قمت بزيارة الأردن في الفترة من ١٠ إلى ١٥ تشرين الأول / أكتوبر حيث أجريت مباحثات مستفيضة مع صاحب السمو الملكي الأمير حسن بن طلال ، ورئيس الوزراء ، السيد مطر بدران ، وزير المالية ، السيد شامل جرادات ، ومحافظ البنك المركزي الأردني ، السيد محمد معيد النابلي ، وزير التجارة والصناعة ، السيد زياد فريز ، والأمين العام لوزارة التخطيط ، السيد مفون طوقان ، وعدّ آخر من كبار المسؤولين . وكانوا جميعاً في نهاية التعاون والمساعدة . والواقع أنه لسولاً الساعات الطويلة التي مرّ بها هؤلاء ومساعدتهم لما امكن إنجاز هذا التقرير في الوقت القصير المحدد مع إدراج التفاصيل التي رأيت أنها ضرورية لإجراء تقييم كامل .

٣ - كما اعتمدت القرمة للجتماع بسفراء عدد من البلدان المانحة في الأردن ومعهم ممثل القطاع الخام هناك . وأجريت مشاورات مفيدة مع موظفي مندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ومع زميلي السابقين من الأمم المتحدة ، معاشر مدير الدين أغا خان الممثل الشخص للأمين العام لشؤون المساعدة الإنسانية المتعلقة بالأزمة بين العراق والكويت ، والسيد محمد السعدي ، منسق الأمم المتحدة لعمليات الإنفاذ في حالات الكوارث . أما المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة ، السيد علي أحمد عتيقة ، فلم يضمن اليسر الكامل لترتيبات كل موعد فحسب ، بل كان كذلك مدرراً هاماً للمعلومات والدراسة بشأن الأردن .

٤ - وأود أيضاً الإعراب عن تقديرني لموظفي الأمم المتحدة اللذين عملوا معني ، لمساعدتها الفعالة جداً في تحليل البيانات ومساعدتي في وضع التقرير . وأخيراً ، أود أن أشكر الأمين العام على تشريفه بإن اكون ممثلاً في هذه القضية الحساسة الهامة وأن أخدم مرة أخرى المنظمة التي أكن لها كل احترام .

### أولاً - ملخص تدقيقه

٥ - في تقديرى ، باختصار ، انه نظراً لموقع الأردن ، وتاريخه ومهكل اقتصاده ، فهو في وضع معنٍ للغاية بسبب الأزمة السياسية في المنطقة وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) . وما يزيد معوبات الأردن تعقيداً انقطاع العلاقات التجارية والمالية المعتمدة مع المملكة العربية السعودية التي كان قد أخذ يعول عليها . وإن إجمالي العبر الاقتصادي الملقى على كاهل الأردن بالمقارنة بحجم نشاطه الاقتصادي الكلي فهو أكبر بكثير من العبر الاقتصادي على كاهل أي بلد آخر بامتنانه الكويت ، كما انه جاء في وقت لم يكدر يبدأ فيه البلد يشهد بعض الارتفاع من عملية تمحيغ الاختلالات الاقتصادية التي اضطلاع بها في عام ١٩٨٩ ، وهي عملية حائلة بالمعاناة . وقد طفت التطورات في المنطقة على ذلك الارتفاع متقدمة ، ولا يمكن وقف الارتفاعات الاقتصادية الراهنة إلا بانها خطيرة . وبالرغم من ذلك ، فإيابي على اقتضاء ، استناداً إلى إشارات محددة من المستويات العليا من حكومة الأردن ، بأنه عاقد العزم على موافلة تنفيذ الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة ضد العراق .

٦ - وتستدعي الحالة في الأردن تقديم مساعدات مالية طارئة من المجتمع الدولى طوال فترة تنفيذ قرار مجلس الأمن<sup>(٢)</sup> . وقد قدمت بالفعل بعض التسهيلات المالية ، كما جاء في رسالة وزير المالية الأردني (انظر التعديل الأول) ، ولكن لا يزال يتمنى اتخاذ ترتيبات بشأن حجم التدفقات المالية الازمة وتسهيقها . ويتبين تقديم المساعدة من خلال الجمع بين الإعانات الثنائية الرسمية ، والقروض التساهلية ، والإعفاء من مدفوعات الفائدة المستحقة على الحكومة عن الديون المدنية والعسكرية ، والتدفقات المتعددة الأطراف الإضافية . كما أوصى بمنع الأردن امتيازات تجارية ومساعدات خاصة للسماح له بتحويل مزيد من مصادراته إلى أسواق ثالثة تماهياً لوقف انشطة الاقتصاد المحلي الذي ما فتئ يكافع منذ بضع سنوات في سبيل بناء وتنويع قاعدته التصديرية .

٧ - إن تنفيذ الأردن الكامل للحظر المفروض على العراق يتبين أن يتبعه تنفيذ برنامج منسق من الدعم المالي من جانب المجتمع الدولي يتجاوز الإعلان عن التسهيلات . ومع الازدياد المتتسارع لضعف الحالة المالية في البلد ، لا بد من صرف بعض المساعدة الدولية فوراً . وفي بعض الحالات ، فقد تعرضت المشاريع الإنمائية والقائمة على أمثلية ، الجارية القوية للخطر من جراء انقطاع التدفقات المفيرة نسبياً من الائتمانات المقدمة من الكويت بشروط تساهلية جداً ، وهي مشاريع يتبين حمايتها (انظر التعديل الثاني) .

٨ - وفي تقديربي عموماً أن الأردن سيخسر حوالي ٧٣٠ مليون دولار في عام ١٩٩٠ نتيجة للحظر المفروض بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، كما أنه سيتعرض لخسارة تبلغ حوالي ١٦٠ مليون دولار شهرياً في عام ١٩٩١ إذا ما استمر الحظر . ويختصر في حساب هذه الخسائر إن الأردن سيواصل تلقي إمدادات النفط من العراق . فإذا تحول إلى مورد آخر ، ستترفع خسائره إلى حوالي بليون دولار في عام ١٩٩٠ وحوالي ٢٠٠ مليون دولار شهرياً في عام ١٩٩١ . ومع ذلك فلن تكون هذه التكاليف هي كل ما سيتحمله الأردن من جراء الأزمة في الخليج ، إذ يقدر مجموع التكلفة بمبلغ ١٥ بليون دولار في عام ١٩٩٠ وبما يمثل إلى ٣٠٠ مليون دولار شهرياً في عام ١٩٩١ ، بافتراض وقد مشتريات النفط العراقي .

٩ - وتوضع المناقشة الواردة أدناه الأسماء التي استندت إليها في التوصل إلى هذه الاحتياجات . ويورد التعديل الثالث البيانات التي استند إليها التقييم المالي بغية تيسير المناقشة من جانب الاطراف المختصة بهكية إعداد التقديرات ووضع الافتراضات . فقد تم بالفعل تقديم تقديرات أخرى إلى هيئات رسمية بشأن التكلفة التي يتحملها الأردن بسبب الحالة وتكلفة إنفاذ الجزاءات الواردة في قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) . وهي تختلف باختلاف الوقت الذي أعدت فيه التقديرات ، والبنود المدرجة في عملية إعداد التقديرات ، والافتراضات المطروحة بشأن حركات أسعار النفط في المستقبل وغير ذلك من العوامل التي يصعب تحديدها . ومع ذلك ، فجميع التقديرات متماشية في حجمها وتشير كلها إلى أن الحالة خطيرة جداً وأن هناك حاجة لمساعدة طارئة كبيرة من المجتمع الدولي .

#### ثانياً - تنفيذ الأردن لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠)

١٠ - اقتضى تقييم المشاكل التي تواجه الأردن نتيجة امتناعه للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) القيام أولاً بامتناعه التدابير التي اتخذتها الحكومة وتنفيذ تلك التدابير . وقد استجابت السلطات الأردنية فوراً لفقدمت إجابات على أسئلتي حول هذه المسألة التي اتخذت طابعاً حاماً بوجه خار في الأسابيع الأخيرة نتيجة ، فيما يبدو ، للزيادة في حركة الشاحنات على الطريق الرئيسي المؤدي إلى حدود العراق .

١١ - والمذكورة الموجبة إلى من وزير المالية (انظر التعديل الأول ، الضميمة<sup>٢</sup>) تجيب على الأسئلة التي طرحتها وتؤكد الإيضاحات التي تلقيتها هنفياً من رئيس الوزراء نفسه . وتكميل هذه الإيضاحات الوثائق التي وجهتها حكومة الأردن إلى مجلس الأمن في رسائل سابقة : وما تضمنه هو تأكيد واضح ومحدد لعزز الأردن على "التنفيذ الكامل

للجزاءات ... وعدم التسامح بــ اي انتهاك» ، فعلاً عن [إيضاحات محددة بشان التدابير المستخدمة لبلوغ هذه الاهداف .

١٢ - وأود أن أضيف أنه أثناء مشاوراتي في عمان ، لم أمنى بمبادرة ذلك فيما يتعلق بنوايا الحكومة . غير أنه تم الإعراب عن الخوف من أن البواعث الاقتصادية أو المشاور السياسية الحادة يمكن أن تؤدي إلى ضعف تقييد السكان بالقواعد التي أمرتها الحكومة . ولا يمكن تجاهل هذا الخطر . ولكن وجوده ليس قاصراً على الأردن . وأود أن أؤكد هنا أنه ، من الأهمية بمكان ، للتقليل من هذا الخطر ، أن يتخذ التضامن العالمي مع الأردن حالياً هكل تدابير محددة والأ يقتصر على مجرد تقديم التزامات عامة . وينبغي أن يرافق التعويذ عن الخسائر المزعزة إلى الحظر الإجراءات التي تتخدها الحكومة . وهذا التزام في العمل ضروري بمقدمة خاصة في حالة الأردن حيث أن الخسائر كبيرة جداً .

### ثالثاً - الآثار الاقتصادية للحظر وللأزمة على الأردن

١٣ - في آب/أغسطس ١٩٩٠ ، قدمت حكومة الأردن إلى مجلس الأمن تقديرين لخسائرها الناجمة عن تنفيذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠)<sup>(٢)</sup> : واعد البنك الدولي ، في أيلول/سبتمبر تقديرات عن آثر أزمة الخليج على عدد من الدول ، بما فيها الأردن ، وأجرت حكومة الولايات المتحدة بعض تقديرات أدمجت في تقيير أعده مندوق النقد الدولي بهذا على طلب الولايات المتحدة في أوائل تشرين الأول/اكتوبر ، واعد الأردن تقييراً ثالثاً في أيلول/سبتمبر وتقديراً رابعاً في تشرين الأول/اكتوبر ، بعد التشاور مع مندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن .

١٤ - ولما كانت التقديرات المختلفة العديدة متاحة للاطلاع العام ولم تكن جميع المذكرات التوضيحية لهذه التقديرات واضحة دائماً كما يتمسّ المرء ، فقد طلبت إلى السلطات الأردنية الاجتماع مع أعضاء فريقي ومساعديهم على استخراج مجموعة متطرق عليها من الأرقام ابتداءً إلى مجموعة افتراضات تفصيلية واضحة . وتردد النتيجة في الجدول والتدليل الثالث الذي يبين الافتراضات والحسابات التفصيلية التي يرتكز عليها الجدول . وفي جميع الحال ، فقد انتهينا إلى مدخلات أضفت إلى الحسابات ووافقت عليهما السلطات الأردنية . والواقع ، إن السلطات الأردنية قدمت معظم هذه المدخلات<sup>(٤)</sup> .

١٥ - ونتيجة لعملية الحساب هذه ، من المقدر أن الأردن ، بوضعه الحالي ، يعاني من خسارة في التقد الأجنبي تبلغ ٧٣٠ مليون دولار تقريباً في عام ١٩٩٠ ، مرجعها العظر الذي فرضته الأمم المتحدة . ومع افتراض استمرار العظر في عام ١٩٩١ ، فإن الخسائر مستمرة بمعدل يبلغ ١٦٠ مليون دولار تقريباً كل شهر (انظر الجدول ١) . ويعاني الأردن أيضاً من خسائر ترتبط بازمة الخليج ، إن لم ترتبط مباشرة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) . وتقدر هذه الخسائر بحوالي ٥٧٠ مليون دولار في عام ١٩٩٠ وبما يزيد على ٩٠ مليون دولار شهرياً فيما بعد . ومن ضمن هذه الخسائر عدم ورود منح رسمية إلى الميزانية العامة للأردن كانت الحكومة على دقة من الحصول عليها ، فضلاً عن المدفوعات التي كانت تقدم من المؤسسات القائمة في الكويت والتي كانت تمول مشاريع عديدة في الأردن (انظر التذييل الثاني) .

١٦ - وأخيراً ، هناك مسألة إمدادات الأردن من النفط . ويتم الحصول حالياً على هذه الإمدادات بأسعارها من العراق في شكل شحنات تنقلها الشاحنات إلى مصافي النفط الأردنية . وتقدم العراق للأردن يومياً ٤١ ٠٠٠ برميل من النفط الخام بسعر ١٦,٤٠ دولار للبرميل الواحد وزيت وقود بسعر ٦٥ دولاراً للطن المترى . وبالإضافة إلى ذلك ، يدفع الأردن العراق مؤخراً على الأردن ٣٠ ٠٠٠ برميل آخر من النفط يومياً مجاناً ، ولا يدفع الأردن حالياً نقداً حتى لتلطيف قيمة النفط الذي يحصل عليه بسعر ١٦ دولاراً للبرميل الواحد حيث أنه يستحق أموالاً عن قروض سابقة كان قد قدمها إلى العراق ويحدد العراق في الواقع قيمة هذه القروض بما يقدمه من نفط خام . وهذه شروط تنازلية جداً في السوق حالياً ، وسترتفع التكاليف كثيراً بالنسبة للأردن في حالة الحصول على إمداداته من النفط من بلد آخر .

**الجدول ۱ - الخسائر المالية الخارجية للأردن العاشرة**  
**عن تنفيذ قرار مجلس الامن ۶۶۱ (۱۹۹۰)**  
**وازمة الشرق الأوسط**

(بملايين الدولارات)

١٩٩١      ١٩٩١      ١٩٩٠  
 في الشهر فبراير  
 المجموع الواحد السنوي

**الخسائر المعززة إلى القرار ۶۶۱ (۱۹۹۰)**

٧٥٦	٦٢	٢٣٩	الخسائر المتعلقة بالمصادرات
٣٤٠	٢٨	١٠٣	خسائر إيرادات الخدمات
٢١٨	٢٦	١٢٢	(١) النقل
٤٨٧	٤١	٣٧٤	تحويلات العاملين
١٩٠١	١٥٨	٧٣٨	السفر (السياحة) (٢)
المجموع الفرعى			

**الخسائر المحتملة الناجمة عن تغيير مصدر**  
**إمدادات النفط**

٢٥٧	٢١	١١٥	ارتفاع فاتورة النفط (ج) صيغة منخفضة (د)
٤٧٩	٤٠	١٣٨	صيغة مرتفعة (ه)
١٤٥	١٢	١١٠	ديون عراقية غير مسددة (و)

**مجموع الخسائر المعززة إلى القرار**

٢٣٠٣	١٩٣	٩٥٢	٦٦ (١٩٩٠) صيغة منخفضة
٢٥٢٥	٢١٠	٩٧٥	صيغة مرتفعة

(يتبع)

## الجدول ١ - (تابع)

١٩٩١      ١٩٩١      ١٩٩٠  
 في الشهر فبراير  
 المجموع الواحد السنة

خسائر أخرى ترتبط بالحالة

خسائر إضافية في إيرادات النقد الأجنبي

١١٥	١٠	٢٥
٢٣٨	٢٠	٩١
١٣٩	١١	٤٩

خدمات النقل الأخرى في الخليج

تحويلات أخرى للمعاملين في الخليج

خدمات أخرى

## خسائر الميزانية (النقد الأجنبي)

١٨٥	١٥	٧٥
٤١٥	٢٥	٢٢٥
٤٠	٢	٣٥

متح كويتية لا يتوقع وروتها

متح أخرى غير مقبولة

أموال غير مقبولة من مؤسسات إقليمية كويتية

اللجنة العليا لإجلاء رعايا البلدان الأخرى وإعادتهم

إلى أوطانهم

مصروفات غير مسدة

-	-	٤٨
---	---	----

## مجموع الخسائر الأخرى

١٢٢	٩٣	٥٦٨
-----	----	-----

## مجموع الخسائر

٢٤٢	٢٨٥	١٥٣٠
٢٦٤٨	٢٠٤	١٥٤٣

صيغة منخفضة

صيغة مرتفعة

المصدر : حكومة الأردن وتقديرات الأمانة العامة للأمم المتحدة .

### حوالى الجدول ١

- (أ) تجارة الترانزيت مع العراق والكويت ، ميناء العقبة ، بحرا وجوا .
- (ب) من المتعدد الفعل بين الخسائر المرتبطة مباشرة بالقرار والخسائر الناجمة عن التدهور العام في مناخ الامن بالمنطقة . وقد تقرر تمثيل هذا البند تحت الاشار المباشرة نظرا لاعتماد الاردن الشديد على السائرين القادمين من الكويت وبلدان الخليج الاخرى وعلى الرعایا الاردنيين الذين يعيشون في الخارج الذين يأتون لقضاء اجازاتهم في الاردن .
- (ج) السعر المستخد أماما للمقارنة هو ١٢ دولارا للبرميل الواحد (بما في ذلك العرض العراقي بتقديم ١١٠٠ برميل يوميا مجانا من الزيت الخام ، وتحديد سعر ١٦,٤٠ دولار لكمية مقدارها ٤١٠٠ برميل يوميا) ، وسعر زيت الوقود المستخد أماما للمقارنة هو السعر العراقي وقيمتة ٦٥ دولارا للطن المترى الواحد .
- (د) سعر النفط الخام هو ٣٥ دولارا للبرميل الواحد في عام ١٩٩٠ و ٣٥ دولارا للبرميل الواحد في عام ١٩٩١ ، وسعر زيت الوقود هو ١٣٠ دولارا للطن المترى و ٩٠ دولارا للطن المترى .
- (هـ) سعر النفط الخام هو ٤٠ دولارا للبرميل الواحد في عام ١٩٩٠ و ٣٥ دولارا للبرميل الواحد في عام ١٩٩١ ، وسعر زيت الوقود ١٤٥ دولارا للطن المترى و ١٣٠ دولارا للطن المترى .
- (و) يقوم العراق حاليا بخدمة هذا الدين فيسمح للأردن بدفع تكاليف وارداته من النفط من الأموال المستحقة له . ومع ذلك ، فمن الجائز أن يفترض أن العراق لن يبدأ في تقديم مدفوعات نقدية في حالة توفر الاردن عن استيراد النفط العراقي .

١٧ - ويبين الجدول ١ تكاليف التحول إلى هراء النفط بالأسعار التجارية من موردين آخرين وذلك في إطار افتراضين حول سعر النفط الخام وزيت الوقود وبافتراض أن العراق لن يبدأ في خدمة دينه نقداً [إذا لم يعد في استطاعته خدمة دينه عن طريق النفط] (٥) . وبافتراض ذلك إلى التكاليف الناجمة عن الحصول على إمدادات النفط من بلدان موردة أخرى ، سيرتفع مجموع التكاليف المقدرة الناجمة عن الأزمة إلى ١٥ مليون دولار في عام ١٩٩٠ وإلى حوالي ٢٠٠ مليون دولار شهرياً في عام ١٩٩١ .

١٨ - ويبيّن التسليم بأن تقديرات الخسائر هذه كبيرة جداً بالنسبة لاقتصاد مصر العجم مثل اقتصاد الأردن . وعلى سبيل المثال ، تتراوح تقديرات خسائر عام ١٩٩٠ الواردة في الجدول ١ ، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٨٩ ، بين ١٦ و ٢٥ (٦) . وتتراوح كنسبة من إيرادات العملات الأجنبية لعام ١٩٨٩ ، بين ٣٤ و ٥١ في المائة ويتمثل ذلك قابلية للتغير فريدة في نوعها من حيث العجم بحكم علاقات الأردن الاقتصادية مع جيرانه .

١٩ - والاقتصاد الأردني ضحية الجغرافيا والتطورات السياسية . فالميئتين الوحيد للاردن هو المقبة ، وكانت تجارة الترانزيت الخام بالعراق تمثل كثيراً من حركة النقل عن طريق هذا الممر (٧) . وكانت تذهب إلى الشاحنات المتوجهة إلى العراق من المقبة شاحنات أخرى تنقل المنتجات المحلية . وظل العراق يمثل أكبر سوق لمصادرات الأردن ، حيث امتنع ما يزيد على ٣٠ في المائة من الصادرات المحلية في عام ١٩٨٩ . وظل العراق أيضاً مصدراً رئيسياً للواردات حيث وفر ١٧ في المائة من مجموع الواردات في عام ١٩٨٩ . وأهم من ذلك بكثير ، إن العراق زود الأردن خلال نفس العام بنسبة ٨٠ في المائة من إمداداته من الطاقة في هكل نفط خام وزيت وقود ، ومن المعلوم أن هناك حاجة إلى زيت الوقود لأن تنويع السلع المنتجة عن طريق تكرير الخام المستورد يجعل الأردن دائماً في حاجة إلى النفط لسد احتياجاتة المحلية من الطاقة .

٢٠ - ويتمدد الأردن أيضاً بشدة على بلد شان مجاور له هو المملكة العربية السعودية . والواقع أن هناك خطأ لأنابيب من المملكة العربية السعودية إلى مصافي الأردن الوحيدة ، وإن كان النفط لا يتدفق عن طريقه حالياً وكانت المملكة العربية السعودية أيضاً تحتل المركز الثالث بين أكبر الأسواق للمصادرات من الأردن . ومرة أخرى ، وكما في حالة العراق ، فإن الطريق الذي ينطلق مصادرات الأردن إلى السعودية يحمل أيضاً تجارة ترانزيت ولكنها أساساً تكون عن طريق الشاحنات من تركيا والجمهورية العربية السورية .

٢١ - ويشمل الاخر الاقتصادي لازمة الخليج على الاردن اولاً توقف المادرات وتجارة الترانزيت الى العراق والكويت ، ثم التوقف الفعلي للتجارة مع السعودية وعن طريقها بعد تصاعد التوتر بين الاردن وال سعودية . وادى خفق كبير حدث في قيمة الدينار الاردني عام ١٩٨٨ الى توفير التشجيع اللازم للمادرات الاردنية ، ولكن فجأة في ميادين عام ١٩٩٠ ، لم يتمكن المزارعون وأصحاب المناعات من التصدير الى هذه الاسواق . وحيث المستحضرات الصيدلية لم تعد تتتفق في الواقع ، حسب تقرير جمعية التجار الاردنيين ، لانه "ليه للعراق اية اموال في إطار بروتوكول الاتفاق مع الاردن" (٨) .

٢٢ - ويعاني المستوردون والمصدرون الاردنيون معوبات جسيمة في إجراءات النقل عن طريق العقبة ، بسبب ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين على المساواة في ظل حالة التوتر الحالية وبسبب قلة عدد السفن التي تأتي حالياً الى العقبة . وفي الماضي ، كان يمهد على الشركات التجارية ان ترتب لنقل السلع الاردنية في حاويات على متن تحمل بضائع عراقية اساساً . وهذه التجارة لم تعد موجودة . وقد أكد من تحدثنا معهم من القطاع الخام ما أخبرني به بادئ الامر المسؤولون الاردنيون من ان كثيراً من شحنات السلع التي كانت في طريقها اصلاً الى الاردن قد تم تفريغها في بداية الازمة في موانئ مختلفة ابتداءً من اسبانيا الى بورسودان (٩) .

٢٣ - وكما هي الحال بالنسبة لمعظم البلدان المتضررة ، فإن التجارة الصلبة تمر مهمه بالنسبة للاقتصاد الاردني . ولكن اقتصاد الاردن اساساً اعتمد خدمات وقد هدمت قطاع الخدمات فيه بصورة بالغة نتيجة للحالة بين العراق والكويت . وهناك عدم رسان في هذا القطاع تضرراً بشدة بهمورة خاصة . ويمثل النقل احدى ، بما في ذلك الانشطة ، في ميناء العقبة وكذلك تجارة الترانزيت . وتمثل مناجمة السفر المنمر الآخر . وهي متوقفة حالياً . فالموطاعم والفنادق فارغة في حقيقة الامر ، كما ان الانشطة المرتبطة اساساً بخدمات السياحة معطلة حالياً . ولم يعد معظم الزبائن في الفنادق من السياح والمسافرين من رجال الاعمال ، لكنهم في المطلب الايجابي من المراسلين وعد قليل من الزائرين الرسميين . وتتضاءل البطالة في قطاع السفر شأنه شأن قطاع النقل .

٢٤ - ومن المعروف ان ايرادات الاردنيين العاملين في البلدان الاخرى في المنطقة تدعم تقليدياً نصف مكان الاردن البالغ عددهم ٣ ملايين نسمة . والواقع ان تحويلات العاملين تتحقق للاردن تقريباً نصف مقدار النقد الاجنبى الذي تتحققه مادرات السلع مجتمعة . ومع ذلك ، فإن ما يشهده الاردن حالياً هو عودة كثافة الوطن لقسم كبير

من افراد قوته العاملة ، ولم تعد عائدات المقتربين من هؤلاء العاملين غير متناسبة للاقتصاد الاردني فحسب ، بل أصبح من المحتم [عادة] إعماق النازح في الاقتصاد المنقطع ، المجتمع ، على الأقل الى أن تعود الحالة في الخليج الى وضعها الطبيعي .

٢٥ - ولديهم من المعروف عدد العائدين في الوقت الراهن . لكن الحكومة ، استنادا الى ارتفاع عدد المقيدين في المدارس ، تقدر ان أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ فرد عادوا في غضون شهرين من نشوب الازمة . وسيحتاج الاردن الى مساعدات لإتاحة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الامامية الى هؤلاء العائدين وتوفير التدريب والتكنالوجيا المرتبطة بهتوفير فروع العمل (١٠) . والواقع وكما ذكر لي وللبيه العهد نفسه ، أصبح من العسير جدا ، في ظل الازمة المالية والاقتصادية الراهنة ، موافلة دفع بعض النفقات التي ظلل الاردن يتحملها للوفاء باحتياجاته اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات . وأصبح من العسير ايها زيادة هذه النفقات لمواجهة تفاقم اللاجئين الفلسطينيين .

٢٦ - وبالاضافة الى جميع هذه الخسائر الكبيرة في الناتج والعمالة ، فإن الميزانية الحكومية قد واجهت هي الأخرى حالة من الخلل الشديد . وسيترجم فقد النشاط الاقتصادي الى فقدان العائدات الضريبية ، ويضاف الى ذلك الدعم الهام للميزانية التي كان متوقعا بمحورا مؤكدة من الكويت والمملكة العربية السعودية لكنه لم يتحقق (١١) . وبشكل القطاع الحكومي جهة رئيسية لتوفير العمالة والخدمات ، لذلك فإنه في حالة عدم توفر مصادر جديدة للايرادات سوف يتغير تقليل الانفاق الحكومي ، وبالتالي العمالة ، تقليلها شديدا .

٢٧ - ويكون البديل الوحيد لذلك هو تمويل العجز الهائل بزيادات تضخمية في اقتراض الحكومة من البنك المركزي ، والواقع ، ان الحكومة كانت تحذر تقدما نحو الحد من التضخم عن طريق برنامجها للتكميل الاقتصادي العام ، رغم ان ذلك كان يتم على حساب انخفاض الناتج لمدة عامين (١٢) . وبحلول آذار/مارس من عام ١٩٩٠ ، امتنع الى حد كبير الرقم القياسي للاسعار الاستهلاكية ، وظل على ما هو عليه دون تغيير تقريرا حتى تموز/ايلولية ، رغم ان الانطراحات التي وقعت منذ آب/اغسطس متقدما دون ريب في إحداثها . وفي ظل هذه الظروف ، فإن آخر ما يحتاج اليه الاردن هو الدخول في موجة تضخمية تماضية جديدة عن طريق الإفراط في اصدار النقد .

٢٨ - ويتمثل جزء آخر من الخسائر التي تسبب قلقا كبيرا للسلطات الاردنية في تجميد الأرمدة المالية ، وخاصة الحسابات المصرفية الشخصية ، في الممارسة الكوريكتية وتحويل

هذه الحسابات الى وداعه بالدينار العراقي . وإذا أمكن حل الازمة سریما واعمدت الاموال المودعة في هذه الحسابات لاصحایها بالعملة المعيبة ، فإن المشكلة ستقتصر على كونها مجرد مجرد مؤقت للسيولة . بيد أن ما يخش منه بدرجة اكبر في الأردن هو احتمال أن يطول أمد الازمة وان يخس الكثير من الأردنيين مدخراتهم التي تراكمت على مدى عدة سنوات من العمل في الخليج .

٣٩ - وعند وضع مختلف عناصر الحالة الاقتصادية في الأردن جديا الى جنب ، فإن الصورة تبدو مقلقة . في القطاع الزراعي ، على وجه الخصوص ، تسود حالة من عدم اليقين بين زارعي الخضروات ، ولبيس لديهم عموما من حافز على الاستثمار في أعمالهم العادلة . وهناك عدد من الفئات السكانية الأخرى ، مثل مائتي الشاحنات او مدار الملك ، من يعملون دون طاقتهم العادلة الى حد كبير ، مما يزيد الى عدد العاطلين جزئيا . كما اثرت الازمة تأثيرا قياديا على الاسر الأردنية المؤلقة من افراد من كبار السن يعتمدون على تدفق التحويلات من اقاربهم ، رغم ان العلاقات التقليدية بين افراد الاسر الموزعة تقييد عامة في حمايتها ، وكذلك في حماية العائدين ، من العوز الكلى ، على الاقل في اجل القصير .

٤٠ - وإيجازا للقول ، فقد تعمق الاقتضاء الأردني بسبب الازمة في منطقة الخليج بوجه عام ، وبسبب الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على التجارة مع العراق ، بوجه خاص . ورغم أن الأردن ليس مستهدفا بالحظر ، فإنه قد يكون أكبر ضحياه . أما الحال كذلك ، فإن الاقتضاء سيما بالفشل في تحظون بضعة اسابيع ما لم يتتوفر الدعم المالي الطارئ من المجتمع الدولي بموردة مذاتية ، ويبدأ تقديمها على المدى . وسيكون من الضروري موافقةدعم المالي طالما استمرت الازمة .

#### رأيهما - التدابير العلاجية

٤١ - في ٢٠ آب/اغسطس ١٩٩٠ ، بعث نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الأردن برسالة الى مجلس الامن خلص فيها الى ما يلي :

"إن حكومتي المذكورة ، من ناحية ، برمجتها في تنفيذ التزاماتها بموجب الميثاق بحسن النية ، والتي تدرك ، في الوقت ذاته ، فداحة الاممأة الناجمة بالنسبة للأردن عن التقى بالقرار ٦٦١ ، لتطلب بهذه الرسالة رسميا الدخول ، على وجه السرعة ، في مشاورات مع مجلس الامن فيما يتعلق بإيجاد حل للمشاكل التي متنشأ عن تنفيذ التدابير المستدورة بموجب العمل السابع من الميثاق" (١٣) .

وكانت النتيجة التي توصلت إليها ، حسبما يظهر في الجزء السابق ، هي أن طلب الأردن الحصول على المساعدة يقتضي بالفعل القيام بعمل دولي دون إبطاء . وينبغي لمجلس الأمن أن يبذل جميع الجهد للعمل على توفير التمويل الشام عن الخسائر المتعلقة بالحظر من أجل تجنب زعزعة استقرار الاقتصاد واستقرار البلد .

#### الد - المساعدة المالية

٢٢ - عندما نشاء الحالة ، كان الأردن يكابح في سبيل تنفيذ برامج شاقة للتكميل الاقتصادي تم وضعها بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . ويتعين إعادة تشكيل هذه البرامج في ظوء الحالة الجديدة . وحيثما خاتمت عممان في ختام زياراتي ، كانت الحكومة تستمد لاستقبال بعثتين من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . وقد يتبلور ، في الأسابيع المقبلة ، اتفاق شامل بشأن مجموعة من التدابير المتعلقة بالسياسة والتمويل المتعدد الأطراف .

٢٣ - وما يؤدي له أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، بما لديهما من موارد ، ماجزان من تحقيق الموجة المالية إلى حد كبير . ومتكون هناك حاجة إلى مساعدات ثنائية إضافية لتكميل هذه الموارد ، ويتعين توفيرها بشروط تساهمية إلى حد كبير ، وهو ما لا يمكن للمتدفق أو البنك (مداد الأردن به) في ظل الترتيبات الحالية . وإذا ظلت أسمار الخط مرتبطة ، فإن احتياجات الأردن قد يتسعون تلبيتها عن طريق مرفق جديد متعدد الأطراف ، شأنها في ذلك شأن احتياجات البلدان الأخرى المستوردة للطاقة . وعلى أية حال ، ونظراً لحجم الاقتراض من صندوق النقد الدولي الذي تحقق في عام ١٩٨٩ ، فإن الآئتمانات الإضافية المتاحة للأردن من الصندوق ضئيلة نسبياً في الوقت الراهن . والنور المالي الذي يقوم به الصندوق الان هو بدرجة أكبر دور حلماز يساعد على الوصول إلى إفصال التمويل الأخرى ، بما في ذلك نادي بارييس . ولكن هناك أيضاً حاجة إلى مساعدات ثنائية كبيرة من البلدان الصناعية والبلدان النامية التي هي في وضع يسمح لها بالمساهمة .

٢٤ - ومعظم المساعدة التي حمل عليها الأردن في الماضي جاءت من دول عربية أخرى - وأخرها ما حمل عليه من مساعدات نتيجة لمؤتمر القمة الذي عقد في بغداد في آيار/مايو ١٩٩٠ - ولكن الأزمة الحالية قد أوقفت تنفيذ هذه المساعدات . ولم يقتصر الأمر على مجرد انقطاع هذه المساعدة من الكويت ، ولكن العلاقات العالمية مع الحكومات الأخرى في الخليج جعلتها تحد من دعمها المالي . ومع ذلك ، فإنه يصعب تصور حل

للمشاكل التي تواجه الأردن لا ينطوي على اتخاذ الترتيبات الملائمة مع الدول العربية المجاورة . ولا يمكنني الامتناع عن التعليق في الوقت الذي أرى فيه رأي العين مشكلة إنسانية بالغة الخطامة . فالاردن يستوعب الان مئات الآلاف من الأردنيين والفلسطينيين الذين كانوا يعيشون أو يعملون في العراق والكويت . والاردن بلد مفقر ذو موارد محدودة للغاية بالنسبة لهذا العدد الهائل من الناس .

#### باء - تخفيض عبء الدين

٢٥ - رغم أن الأردن قام بإعادة جدولة ديونه في عام ١٩٨٩ في نادي باريس ونادي لندن ، فإنه يتعمق عليه تسديد مدفوعات كبيرة كفائدة على ديونه المدنية والعسكرية بما يبلغ مجموع ٥٨٥ مليون دولار هذا العام . ووفقاً لما ذكرته السلطات الأردنية ، فإن هذا المبلغ ، بالإضافة إلى مدفوعات أصل الدين ، يمثل نسبة ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ . ومن المتوقع أن تستوعب تلك الديون خدمة الدين لعام ١٩٩١ ، الذي لم تتم بعد إعادة جدولة الديون الخاصة به ، بنسبة ٤٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي .

٣٦ - وقد استجاب نادي باريس لما دعت إليه قمة هيوستن من توفير هروط حسنة لمجموعات معيينة من البلدان ، وسيمتحن النادي هذه الشروط للأردن في الجولة المقبلة لإعادة جدولة الديون . بيد أن هذه الشروط لا تنطوي على تخفيض عبء الفوائد المستحقة على مدفوعات الديون التي أعيدها جدولتها (أو ما يسمى وفقاً لمعطيات نادي باريس "تسريح سداد الفائدة") . وليس هذا كافياً ، بالنسبة للأردن على الأقل . بيد أنه يمكن لاجتماع طارئ لجهات الإقراران الرسمية أن يتبع للأردن قدرها كبيراً من تخفيض العبء من تدفقاته النقدية الدولية إذا أصر المجتمع عن اتفاق بالتخلي عن مدفوعات الفائدة على الديون لجهات الإقراران الثنائية خلال فترة فرض الجزاءات على العراق .

٣٧ - ووفقاً لما ذكرته وزارة المالية ، فإن على الأردن أن يسد مبلغ ١٨٦ مليون دولار في عام ١٩٩١ كفائدة على الديون العسكرية وبنها ، كما أوضحت الوزارة أن إلقاء الفائدة على القروض العسكرية وخفف الديون الرسمية مما من المجالات التي يُلتزم تقديم المساعدة بشأنها . وإنني أؤيد هذا الاقتراح . وقد يقال إن مدفوعات الفائدة سواء على الديون العسكرية أو الديون المدنية ، ينبغي رسميتها لإتاحة تدفقات نقدية عاجلة تعين على الأزمة . ولكن نظراً لأن التزامات الأردن تتتجاوز الان بالفعل قدرته على تحمل الديون ، فإن إضافة التزامات جديدة لن تحل المشكلة .

### جيم - النفقات التقنية العاجلة

٢٨ - في هذه عمليات التأخير المعتادة في ترتيب جهود المساعدة من النوع الذي تجري مناقشته في هذه الوثيقة ، هناك حاجة إليها إلى اتخاذ بعض التدابير المؤدية بالدرجة للأردن للحيلولة دون انفجار مشاكل خطيرة . ويتمثل أحد هذه التدابير في توفير دفع نقدي طارئ حتى لا يستفيد احتياطي الأردن من العملات المعيبة ولا تتدهور اللقمة في عملته . ويمكن ترتيب هذه العملية بعدة طرق تتمثل إحداها في أن يتم مقنعاً بجزء من الأموال التي يفترض أنها ستتكل في المستقبل برنامج المساعدة الرئيسية للأردن ، والتي يستغرق إعداد تفاصيله بعض الوقت . وهناك طريقة أخرى تتمثل في تقديم متفوعات من حساب الالتزامات الحالية بتمويل المشاريع والبرامج الجارية . وينبغي للجهات المانحة الشائنة والمتمدة الأطراف أن تدرس حواضط المشاريع والبرامج الخاصة بها لمعرفة كيفية ترتيب هذه المتفوعات . وتتمثل طريقة ثالثة في فتح اعتماد ائمائي لدى إحدى المؤسسات المالية للبلد المانح بحيث يستطيع الأردن أن يسحب منه بسرعة .

### دال - حماية المشاريع الجارية

٢٩ - لقد فهمت من المذاهب التي دارت مع الحكومة الأردنية أن العمل في هذه المشاريع الإنمائية قد يتعمّن وقده عما قريب . وقد جرى تكيد نفقات في بعض هذه المشاريع ، وتقدّمت الحكومة بطلبات إلى المؤسسات المانحة التي مقرها الكويت للحصول على أموال للفواء بالالتزاماتها . ولم ترد هذه الأموال . وفي حالات أخرى ، تم انجاز الأعمال ومراعان ما سيحل موعد السداد لكن الأمل ضعيف في الحصول على المتفوعات الازمة للقيام بعمليات السداد . وينبغي تفجيع المانحين على النظر في توسيع الإنفاق على هذه المشاريع خلال عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ أو حتى على التمهيد بالالتزامات لفترة أطول بحيث يمكن المستأذنون وغيرهم من الاستمرار في العمل في تلك المشاريع . وترد في التدليل الثاني قائمة بالمشاريع المعرّفة للخطر والمبالغ التي لم تصرف حتى الان من القروض المقيدة من المؤسسات الكويتية .

### هاء - نفقات الإجلاء غير المسددة

٤٠ - تم خلال الشهرين الأخيرين أو نحوهما ، إجلاء ٨٠٠ ٠٠٠ هجمن من العراق والكويت عن طريق الأردن وكان معظمهم قد غادر البلد وقت رحيله شخصياً . ويرغم أن الأمر لا يدخل

تحديدًا ضمن حدود مهمته . إلا أنني أود الإبلاغ عن الشأن العام الذي سمعته من مفهوم البلدان المانحة المعتمدين لدى الأردن ومن ممثلي وكالات الأمم المتحدة حول الاملاك الإيجابي والإنساني الذي عولجت به مشكلة الإجلاء من جانب الحكومة الأردنية والشعب الأردني .

٤١ - وقد انشئت لجنة عليا لإجلاء رعايا البلدان الأخرى وإعادتهم إلى أوطانهم ، تتولى تنسيق الجهود المبذولة ، ولم يُتعذر وقت زيارتي للاردن تقطفية مبلغ ٤٨ مليون دولار من الناقلات التي تكبدها الحكومة ، من واقع المساعدات الدولية . وهذه النفقات المالية غير المقطرة قييت ، كإجراء استثنائي ، خصما على المبذود العادي في الميزانية الوطنية التي ترزح أصلا تحت عبء فادح . وقد وجه نداء خاص لتنطيفية هذه النفقات غير المسددة بما يتضمن معه موافلة الخدمات الحكومية الأساسية ويهدف الاستجابة إلى هذا النداء بأقصى سرعة وامتنان لما فعله الأردن .

#### وأو - التجارة الدولية

٤٢ - وُضعت تقديرات التدفق النقدي في الجدول ١ على أساس تقييم الحالة الراهنة والتوقعات القصيرة الأجل لإيرادات النقد الأجنبي . ومن المعموبات التي مورفت في هذا المضمون تحديد الأمواق البديلة بالنسبة للمادرات الطبيعية ، وتلك مشكلة مطروحة بالذات بالنسبة للمحصول العالمي من الخضر والفاكهه . بيد أن هناك سوقا واحدة جديدة على الأقل يمكن الوصول إليها جوا ويتم تزويدها لا ذلك عن طريق الجو وسوف تتبع هذه السوق مع دوام الأزمة ، وهي القوات العسكرية المتحشدة في المملكة العربية السعودية . واقتصرت أن تقوم السلطات المختصة ببحث ما إذا كان من الممكن أم لا فتح جزء من هذه السوق على الأقل أمام المادرات الأردنية . ويجدر أيها دراسة إمكانيات التماهي أسواق أخرى ، في أوروبا الشرقية أو الغربية على سبيل المثال ، لكن تفتح أبوابها أكثر ، ولو على أساس مؤقت ، بما يكفل تشجيع مزارعي الأردن على زراعة محمولهم القائم علىأمل وجود سوق لبيع هذا المحصول .

#### زاي - تنسيق المساعدة

٤٣ - هناك ضرورة لأن يضمن المجتمع الدولي توافر الطرق والوسائل التي تكمل تلبية نداء الأردن للمساعدة بما يستحقه من سرعة وكفاءة ، وعلى ثمار كل جهد دولي خاص يبذل لبلد ما ، فسواء تدعو الحاجة إلى تنسيق ما يبذل من أجل الأردن . وقد طرح مجلس الأمن

القضية في التقرير الذي دعا إلى تقييم مهمتي (الوثيقة 21786/S ، الفقرة ٨) . ومن التجارب المعروفة جيداً أن يكون لكل مانع - ثنائياً أو متعدد الأطراط أو لوجية ، وعادة ما يكون التداخل مع أولويات الطرق المستفيد غير خال من المشاكل . وما يبرهن تنسيق المعنوان موضوعاً مطروحاً باستمرار فيما بين المانحين وفي الأمم المتحدة لدرجة تدعوه المرء إلى أن يتحقق بالواقعية إزاء ما يكتتبه من قيود .

٤٤ - ومع ذلك ، فلان الحالة استثنائية ، تدعو الحاجة المأمة إلى كفالة تدقق الأموال على النحو الكافي ، وإلى الحفاظ على الثقة المتبادلة بين المانحين والطرق المستفيد . ولا يتلزم ذلك إنشاء أي جهاز جديد دائم ، وإن كنت أتصور ، أنه سيكون من المفيد الدعوة ، في وقت مناسب ، لعقد اجتماع مصغر يضم المانحين وتترأسه جهة مختصة في الحكومة الأردنية ، على أن تقدم لهذا الاجتماع المساعدة اللازمية من جانب موظفي البنك الدولي ، ومنذوق النقد الدولي والأمم المتحدة كل في نطاق اختصاصه ، وعلى أن يستهدف همان تعبئة الأموال الملائمة للمهام التي تخصم لها هذه الأموال . ويمكن لهذا الاجتماع أن يشكل محفل لاستعراض واسع النطاق يكفل المرونة المالية المطلوبة ، ويستجيب في الوقت ذاته لما تتسم به الولاية السياسية من طابع الاستعجال .

### الخواص

(١) الولاية مستمدّة من الفقرة ٦ من الملاحظات والتوصيات الواردة في التقرير الخام للجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) (S/21786) .

(٢) كان يجري في الأردن تنفيذ برنامج للتكيف الاقتصادي الكلي والهيكلى عندما نشأت الأزمة . ومتلزم الان مساعدة دولية تكميلية للتكيف . والواقع أن من المقرر وصول بعثتين إلى الأردن من مذوق النقد الدولي والبنك الدولي في الأيام القادمة لتقدير الحالة في هذا الصدد .

(٣) انظر 21620/S التي تحيل رسالة مؤرخة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ و 21786/S ، المرفق ، المتضمنة رسالة مؤرخة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

(٤) بالنسبة لمعظم العناصر الواردة في الحسابات ، تقام الخسائر بالمقارنة بالأهداف التي تم تحديدها في البرنامج الاقتصادي للأردن بالاشتراك مع منذوق

### العواهـ (تابع)

النقد الدولي . وفي رأي موظفي المندوب ، فإنه على الرغم من انقطاع برنامج المندوب ، لا تزال الاهداف الواردة في الحساب الجاري لميزان المدفوعات تشكل أساساً معقولاً للمقارنة مع التطورات اللاحقة . وفي حالة التتفقات المالية إلى الأردن ، تقدر الخسارة بالمقارنة بمستويات المساعدة المتوقعة دون هـ . وللابلاغ على تفاصيل إضافية ، انظر التذييل الحالـ .

(٥) هناك تكلفة إضافية تدخل في هذا الحساب تتبـع من المترافق مطروح حالياً هو أن نـط المملكة العربية السعودية لن يكون متاحاً بشكل مؤكـد عن طريق خط اتصـابـينـ . وكان الأردن قد تحول إلى الحصول على خدمات كبيرة عن طريق هذا الخط فيـ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، ولكن السعوديين أوقفـوا هذه الخدمات بعد ثلاثة أيامـ ، نتيجة خلاـ . ومن ثم فإنـ الحسابـاتـ الـوارـدةـ تـفصـيلاًـ فيـ التـذـيـيلـ الحالـ تـفـعلـ تـكـلـفةـ تـاجـيرـ نـاقـلةـ نـطـ تـعمـلـ كـمـسـتـودـعـ تخـزـينـ عـامـ لـاستـلامـ خـدـائـاتـ النـطـ التيـ يـمـكـنـ تحـوـيلـهاـ إلىـ الشـاحـنـاتـ وـنـقلـهاـ إلىـ المـصـافـةـ .

(٦) هذه التقديرات قريبة من تقديرات البـنـهـ الدـولـيـ الصـادـرـةـ فيـ أيلول/سبتمبر وـمـؤـداـهـ أنـ الأـرـدـنـ خـسـرـ نحوـ ٢٠ـ فـيـ المـائـةـ منـ نـاتـجـهـ الـقـومـيـ الـاجـمـالـيـ . وـعـلـىـ سـبـيلـ المـقارـنةـ ، فـقـدـ قـدـرـ البـنـهـ الدـولـيـ أنـ الـبـلـدـ التـالـيـ الـذـيـ حـقـقـ أـكـبـرـ خـسـارـةـ كـنـسـهـ مـنـ النـاتـجـ الـقـومـيـ الـاجـمـالـيـ هوـ مـصـرـ : فـقـدـ خـسـرـ مـصـرـ ٤ـ فـيـ المـائـةـ .

(٧) بلـتـ تـجـارـةـ التـرـانـزيـتـ ٤٠ـ فـيـ المـائـةـ مـنـ مـجمـوعـ التـجـارـةـ عنـ طـرـيقـ مـينـاءـ العـقبـةـ وـ٧١ـ فـيـ المـائـةـ مـنـ الـوارـدـاتـ مـنـ حـيـثـ الـحـجمـ فـيـ عـامـ ١٩٨٩ـ (المـركـزـيـ لـلـارـدـنـ ، النـفـرـةـ الـاحـصـائـيـ)ـ .

(٨) رسالة موجهـةـ إـلـىـ وزـيرـ الصـنـاعـةـ وـالـتجـارـةـ مـنـ الصـيدـ درـوزـةـ رـئـيسـ جـمـيعـ التجـارـ الـارـدـنـيـنـ ، ١٤ـ تـشـريـنـ الـأـوـلـ /ـ أـكتـوبـرـ ١٩٩٠ـ .

(٩) وـفقـاـ لـمـاـ ذـكـرـتـهـ الـحـكـوـمـةـ ، تمـ التـصـرـفـ فيـ هـذـهـ السـلـعـ ذاتـهاـ بـحـيـثـ لـمـ تـعدـ الـمـسـالـةـ هيـ مـحاـولةـ نـقلـهاـ إـلـىـ الـارـدـنـ . وـبـالـأـخـرىـ ، فـالـأـمـرـ يـتـعـلـقـ بـالـعـواـجـزـ التـيـ تـواـجـهـهاـ الـارـدـنـ حالـيـاـ فيـ التـجـارـةـ مـعـ الـبـلـدـانـ الـأـخـرـيـ .

### العواهى (تابع)

(١٠) قدرت حكومة الولايات المتحدة في تقديراتها لآخر أزمة الخليج على الأردن أن تكلفة إعادة المقتربين وتوفير فرص العمل تصل إلى ٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٠ و ٥٢٠ مليون دولار في عام ١٩٩١ . وهذه التقديرات ليس مصدرها حكومة الأردن ولكنها مذكورة هنا للاطلاع .

(١١) يمكن تقدير حجم المشكلة في ذه، إن المنح الأجنبية هكذا ، في عام ١٩٨٩ ، ما يربو على ذلك أيرادات الحكومة ، وبلغت نسبتها ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . وكانت هاتان النسبتان أعلى من ذلك في السنوات السابقة ، ولكن الأردن كان يتلقى الدعم لم يترافق رغم جهود للتكميل الاقتصادي بموارد من دول الخليج التي بدأ في الارتفاع مؤخرًا في اعتماد الارتكاز في أمصار النفط .

(١٢) هبط الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣ في المائة في عام ١٩٨٨ ، و ٤ في المائة في عام ١٩٨٩ (المصرف المركزي للأردن ، التقرير الاقتصادي الشهري ، تموز/يوليه ١٩٩٠) . وفي الوقت نفسه ، زاد عدد السكان بنسبة ٤ في المائة سنويًا .

(١٣) S/21620 ، المرفق .

## التدليل الأول

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩٠  
موجهة من وزير مالية الاردن الى الممثل  
الخاص للأمين العام

بناء على طلبه ، ارفق طيه مذكرة تلخص الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتدابير التي اتخذناها لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٦٦١ (١٩٩٠) .

واعتزم هذه الفرصة لاؤكد لك من جديد الالتزام العميق الذي ابداه له السيد رئيس وزراء الاردن خلال مقابلتك له يوم ١٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩٠ حيث أكد بقوته ان حكومة الاردن :

(١) تنفذ تنفيذا كاملا الجزاءات التي دعا إليها قرار مجلس الامن رقم ٦٦١ (١٩٩٠) ،

(٢) لن تتسامح في اي انتهاك في تنفيذ الجزاءات ،

(ج) انتهات مؤخرا نقطتي تفتيش جديدين على الحدود العراقية لضمان عدم تسلق اية ملع من الاردن الى العراق بخلاف المستحضرات العيدلانية والمدججات الطبية ،

(د) في حالة اكتشافها اي انتهاك ، فلسوف تتخذ التدابير اللازمة لوقف هذه الانتهاكات ، مع اتخاذ تدابير فعالة بحق الاطراف التي تخلد الجزاءات .

واود في الوقت نفسه ان اذكر ما يلي فيما يتعلق بهذه المسالة :

(٤) وجه انتباهنا الى ان حركة المرور من الاردن ، عن طريق نقطة جمارك الرويشد التي تشكل النقطة الجمركية مع العراق قد طرأت عليها زيادة مؤخرا . كما أشير ايضا الى ان هذه الزيادة شملت كذلك هاحدثات مبردة وهماحدثات منفطة . وقد حلقت بنفسه في الامر ، واؤكد انه قد طرأت بالفعل زيادة مؤخرا في حركة المرور ، ولكن السبب الرئيس لها هو نقل ائثار العائدين الاردنيين (الاردنيون العاملون في الكويت العائدون الى الاردن) ،

(ب) وكما تذكر من مذاقتنا معه ، نحن نقدر عدد الاردنيين الذين كانوا متوجهين الى الكويت وماذوا الى الاردن منذ وقوع الازمة ، بما لا يقل عن ١٣٠ ٠٠٠ شخص . وكثير من هؤلاء العائدين هرب الى احضار متاعه الى الاردن ، وتُستخدم الشاحنات المبردة لنقل اجزاء من هذا المتاع . ويبدو ايهما ان هذه الشاحنات تكون مقطعاً لحياتها من القوارب عدد ذهابها الى الكويت لاحضار الامتعة المذكورة ١

(ج) والشاحنات التي تسير من الاردن الى الكويت عبر العراق ، سواء كانت مبردة او مقطعاً يجري تلقيتها قبل مغادرتها بواسطة شابط الجمارك ، ثم يتم تشميمها قبل ان يُسمح لها بعبور نقاط التفتيش الاردنية ١

(د) نظراً للمدد الكثيرة من العائدين الذين وملوا في السابق الى الاردن دون احضار متاعهم ، ياء من المتوقع ان يمس هؤلاء الاشخاص الى احضار امتاعهم ، ومن ثم موافز زداد المرور زخماً وحاجماً بشكل مطرد . ولكن الحكومة الاردنية مصممة على ضبط هذه العملية بما يكفل حظر اي تعلق للبيتاع من الاردن الى العراق .

وفيما يتعلق بالالتزامات المتعلقة بالدعم المالي للاردن فيما يلي مؤشرات أولية في هذا الخصوص :

(أ) اخطرنا رئيس وزراء اليابان هنوداً انهم سيقدمون للاردن قرضاً بمبلغ ١٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة (على ٣٠ سنة وبفترات سماح عشر سنوات وبفائدة ١ في المائة) لتمويل واردات السلع الاساسية من الخارج ١

(ب) نحن نفهم ان الحكومة الالمانية اتخذت قراراً بتقديم منحة الى الاردن بمبلغ ٢٠٠ مليون مارك الالماني وان هذا القرار سوف يتطلب موافقة البرلمان الالماني ، وإن كانت هروط هذه المنحة ليست وافية لذا حتى الان ١

(ج) قبل وقوع هذه الازمة ، كنا نتفاوض مع الحكومة اليابانية على قرض تقدر قيمته بمليار الدولار بمبلغ ١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وقد ابلغنا السيد رئيس وزراء اليابان هنوداً بأنه تم التوصل على الخلافات المتعلقة بتكلفة المبلغ وإن هذا المبلغ سيتاح للاردن في أقرب فرصة ممكنة .

بهد انه يطلبني ان يقع تأثير لم دفع القروض المذكورة اعلاه مما سيعنى ميزان معلومات الاردن وميزاناته لعموميات خطيرة .

### ضريبة

#### مذكرة مؤرخة ١٢ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٩٠ عن التدابير التي اتخذتها حكومة الاردن لتنفيذ الجزاءات

قام الاردن بالفعل بأخذ اجراءات الام المتعددة بانه سيلتزم بالقرار ٦٦١ وابلغ الام المتعددة في ٢٣ آب /اغسطس ١٩٩٠ بالتدابير التي اتخذها لتنفيذ ذلك القرار .

ويرد وصف لهذه التدابير في المذكرة المرفقة التي قام الاردن وفقا لما جاء بها بما يلي :

#### ١ - الواردات - الصادرات العراقية عن طريق ميناء العقبة :

(١) ابلغ الاردن العراق بأنه سيمنع نقل السلع الواردة للعراق عن طريق ميناء العقبة الاردني ، باستثناء المستحضرات الميدالية ، والمنتجات الطبيعية ، والمواد الغذائية الازمة للاغراض الانسانية ،

(ب) يفرض الاردن حظرا على تصدير السلع والمنتجات العراقية المنشا عن طريق ميناء العقبة ، بما في ذلك النفط ومشتقاته ،

(ج) يسمح الاردن حاليا ، وبصفة مؤقتة ، للمواد الغذائية التي وملت بالسفن إلى ميناء العقبة قبل ٦ آب /اغسطس ١٩٩٠ بالمرور عبر اقليميه إلى العراق في شاحنات اردنية واجنبية .

#### ٢ - التجارة بين الاردن وال العراق

(١) لن يسمح الاردن بعد الان بامداد تماريغ لتصدير ملح او منتجات اردنية المنشأ إلى العراق والكويت ، ويستثنى من ذلك المستحضرات الميدالية والمنتجات الطبيعية ، والمواد الغذائية الازمة للاغراض الانسانية ،

(ب) لن يسمح الاردن بعد الان بامداد تماريغ لامتصاص ملح او منتجات عراقية المنشأ ، باستثناء بعض المشتقات النفطية المبينة في الفقرة ٣ أدناه ،

(ج) رغم فرض حظر على السلع والمنتجات العراقية ، سوف يستمرالأردن في استيراد بعض المنتجات النفطية من العراق ، ولاسيما الزيت الخفيف ، وذلك لعدم وجود بديل حالي أو مرتقب ، ونظرًا لاعتماد الأردن التام عليه في إنتاج الطاقة وإذا توفر بديل نسبي يحظر الأردن في وقد هذه الواردات .

## ٢ - انتقال الأشخاص والأموال

(١) فرض حظر يتحقق على نقل الأموال إلى العراق والكويت ؟

(ب) لأسباب انسانية ، يسمح بانتقال الأشخاص وأموالهم الشخصية .

### الحالة الراهنة

صدرت تعليمات بتنفيذ الترتيبات المذكورة أعلاه ويمكن تلخيص الحالة في الوقت الراهن على النحو التالي :

(١) امدادات تراخيص : في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ أصدر وزير الصناعة والتجارة تعليمات بالفاء جميع تراخيص تصدير أو استيراد السلع بين الأردن والعراق .

(٢) الانقطاع في مياه المقة : في ٢٥ آب/أغسطس ، أصدر وزير النقل والمواصلات التعليمات التالية :

(١) حظر تدريجي السلع المستوردة المتوجهة إلى العراق باستثناء المنتجات الصيدلية والطبية والمواد الغذائية الازمة لغيرها (إنسانية)

(٢) حظر الصادرات العراقية بما فيها النقط ومشتقاته . وتلتزم ملطئات الموانئ التزاماً دقيناً بتنفيذ هذه التعليمات .

(٣) سلطات الجمارك : صدرت توجيهات مارمة بتنفيذ الاجراءات التالية :

(١) قصر الاستيراد من العراق على السلع التالية :

- ١١) النفط وزيت الوقود الثقيل ،  
١٢) (كميات مغيرة من) حمض الايدروكلوريك اللازم لتركيز النفط الخام ،  
١٣) (كميات مغيرة من) الكلور للفراش تدفئة المياه ،  
١٤) الشاحنات والسيارات المحملة بالامتنعة الشخصية للمواطنين العائدين من الخارج ،  
(ب) منع تصدير جميع السلع الاردنية إلى العراق باستثناء اللوازم الصيدلية والطبية ،  
(ج) السماح لنقلات النفط الفارغة بالعودة لتسهيل نقل النفط والزيت الثقيل ،  
(د) السماح للشاحنات التي تدخل البلد محملة بالامتنعة الشخصية بالعودة عبر الحدود فارغة ،  
(ه) السماح بعبور الحدود للسيارات الشخصية المتجهة من العراق إلى الأردن أو من الأردن إلى العراق .

وكما ذكر أعلاه يستورد النفط وزيت النفط من العراق للاسباب التالية :

- (أ) عدم وجود مصدر متيسر للنفط الخام أو زيت الوقود في الوقت الراهن ،  
(ب) ويستورد النفط العراقي إلى الأردن بالشروط التالية :  
١١) النفط الخام بسعر ١٦٤ من دولارات الولايات المتحدة بما في ذلك التكاليف والشحن إلى الزرقاء ،  
١٢) زيت الوقود بسعر ٦٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للطن الواحد ، بما في ذلك التكاليف والشحن إلى العقبة .

(ج) تسوى قيمة واردات النفط الخام وزيت الوقود من القروض العراقية من الأردن ولا تحول أية أموال إلى العراق . وفي حالة حصول الأردن على مصادر ميسرة للحصول على النفط بأسعار وترتيبات تماهيلية مماثلة ، فإن الأردن سيكون في موقع يتيح له وقد استيراد النفط العراقي .

وتؤكد ادارة الجمارك أنها تلتزم بهذه الترتيبات وأنه لا يوجد مرور من أي نوع عبر نقطة جمارك الرويشد لمغير ما ورد وصفه أعلاه .

التبديل الثاني

مشاريع التنمية في الأردن التي توقّد تمويلها الدولي

رصيد الأموال التي متوجهة إلى دولة الكويت				المشروع
النسبة المئوية المبالغ	من القرض (بملايين الدولارات)	النسبة المئوية المبالغ	النسبة المئوية المبالغ	ال المشروع
الأمل	الدولارات	الآمل	الآمل	المشروع
<u>الفـ - مشاريع حاربة</u>				
١	طريق الزرقاء - المفرق السريع على الحدود السورية			
٤,١		٣٩,٤		
٠,٨		٥١,١		٢ - التخفيف من مخاطر الزلزال
٠,٥		٦,١		٣ - امداد العقبة بالمياه
٨,٨		٤١,٧		٤ - ري منطقة غور الوسط
١٩,١	٧٧,٧	١٥,٥	٨٨,٤	٥ - تنمية حوض الزرقاء (زراعي)
				٦ - تطوير المواصلات السلكية واللسانكية
		٠,٧	٢٥,٤	
		٤,٩	٩٣,٧	٧ - تنمية حوض حمد (زراعي)
٢٨,١	١٠٠,٠	٢٨,١	١٠٠,٠	٨ - مناجم فوسفات الشبيه
		١٢,٣	٦٧,٥	٩ - طريق زرع غور - حدائق السريع
٠,٣	١,٤			١٠ - محطة الكهرباء الرابعة
٥,٠	١٧,٧			١١ - ري غور الصافي
٤,٧	٢٠,٩			١٢ - طريق اليمتم - جنوب العقبة السريع
				باء - <u>مشاريع في مرحلة الالتزام</u>
				١ - الدعم اللازم لبيئة التنمية الصناعية
٨,٦	١٠٠,٠	٨,٦	١٠٠,٠	٢ - سد ودهة
٨,٦	١٠٠,٠	٨,٦	١٠٠,٠	

المصدر : حكومة الأردن .

(١) المندوب العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي .

### التدليل الثالث

جدول حساب التكاليف المالية الخارجية التي يتحملها الأردن نتيجة لتطبيق الأحكام الجزائية لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) والخسائر الأخرى

المبالغ المدائية  
بملايين الدولارات  
١٩٩١ ١٩٩٠ ١٩٩١ ١٩٩٠  
الاجمالية الشهرية الاجمالية الشهرية

(بالملايين)

اولا - الخسائر في مادرات البضائع			
مادرات متوقعة قبل الأزمة ، حسبما ورد في			
وثيقة مندوّق النقد الدولي EBS/90/94			
حصة العراق + الكويت من المادرات ، ١٩٨٩ : ٢٦ في المائة			
غير أن وزير المالية ذكر أن الحظر المفروض على			
الشحن البحري أوقف معظم تجارة المتفقة + والمتزنة			
وزارة التخطيط حدود انخفاض بنسبة ٤٠ في المائة			
في مجالات التجارة الأخرى التي يمكن أن يطلق عليه			
الانخفاض المتصل بالحظر .			
(أربعة أشهر)	١١٣,٢٢	١٠٢,٠٠	٦٢,٠١
طبق الحظر في آيلول/سبتمبر ١٩٩٠	٢٢٩,٠٧		
مجموع الخسائر المتصلة بالتمدد			
ثانيا - الخسارة في الصادرات من الخدمات			
الد - النقل			
خسائر على أساس مستوى قدرتها الحكومة			
المرور الجوي + الطيران المدني			
الموانئ والشحن البحري			
النقل البري (تجارة الترانزيت)			
سعر المرفق ، ١٩٩٠	٤٤,٠٠		
وتقدر الحكومة أن جميع الخسائر المتصلة بالموانئ	٢٢,٠٠		
والنقل البحري والجوي شرجم إلى العراق + الكويت	٣٠,٠٠		
حصة العراق + الكويت في تجارة الترانزيت ،			
استنادا إلى بيانات التجارة لعام ١٩٨٨			
اجمالي الخسارة الشهرية =	٢٥,٧٨		
الخسارة في عام ١٩٩٠ متحسبة من	٤ شهور		
ونظراً لأن الخسائر المتقدمة تردد مذوبة إلى مستويات			
ما قبل الأزمة ، يفترض أن نمو الإيرادات في عام			
١٩٩١ سيكون مماثلاً لنحو المصادرات وإن النسبة			
المئوية لارتفاع الخسائر ستكون مماثلة .	١٠ في المائة		
الخسائر في النقل المتصلة بالقرار ٦٦١ :	٢٨,٣٦	١٠٢,١٣	

(يتبع)

...

٩٠ (١٥٢٢)

التدليل الحال (تام)

المبالغ الديمائية  
بالملايين الدولارات  
١٩٩١ ١٩٩٠ ١٩٩١  
الاجمالية الفهرية الاجمالية الفهرية

(بالملايين)  
٨,٧٤ فهرياً بالدولار  
٩,٦١ ٢٦,٩٤

ملاحظة - النقل الآخر (العمور الآخر للخليج)  
اجمالى الخسائر الأخرى ، محسوبة بنفس الطريقة  
الواردة أعلاه

٦٦,١٧ ٦٠,٨٢

٤٠ في المائة  
٥ أشهر

٢٦,٤٧ ١٢١,٦٧

تحويلات العاملين  
التحويلات المتوقعة قبل الأزمة ، كما هي واردة في  
وثيقة مندوقة النقد الدولي EBS/90/94

الحصة الاتية من العراق + الكويت  
وبناءً على مدة الخسارة في عام ١٩٩١

الخسائر في التحويلات المتصلة بالقرار ٦٦

ملاحظة - الخسائر الأخرى في التحويلات (التحويلات  
الأخرى من الخليج)

٦٠ في المائة  
٥ في المائة

١٩,٨٥ ٩١,٣٥

الحصة من بلدان الخليج الأخرى  
وبناءً حدوث خسارة في الإيرادات قدرها  
مجموع الخسائر الأخرى ، محسوبة بنفس الطريقة  
الواردة أعلاه

دولار دولار

٥٨,٠٠ ٥٤,٧٥

٥ أشهر

٤٠,٦٠ ٢٧٣,٧٥  
١٠٠ في المائة  
المائة

الإيرادات المتوقعة قبل الأزمة ، حسبما ورد في وثيقة  
مندوقة النقد الدولي EBS/90/94  
بالتراويف خسارة في عام ١٩٩٠ لمدة

النسبة المئوية الاجمالية للخسائر المفترضة

٢٦,٨٦ ٢٦,٦٢

٤٠ في المائة  
٥ أشهر

١٠,٧٦ ٤٨,٨٢

DAL - الخدمات الأخرى  
مجموعة متنوعة من الخدمات المختلفة ، ليس هناك  
وسيلة لرجوع سببها للقرار ، ومن ثم تمتد من  
الخدمات الأخرى المتصلة بالأزمة .  
المستوى الشهري المتضمن في EBS/90/94  
استناداً إلى المفهوم "الأخرى" للمصرف المركزي ومعدل  
مندوقة النقد الدولي للذمم الظمني  
افتقرت حكومة الأردن انخفاضاً نسبياً  
وافتقرت حدوث خسارة في عام ١٩٩٠ لمدة

الخسائر في الخدمات "الأخرى"

التدليل الحال (ثانية)

المبالغ النهائية  
بملايين الدولارات  
١٩٩١ ١٩٩٠ ١٩٩٠ ١٩٩١  
الاجمالية الشهرية الاجمالية الشهرية

(بالملايين)

فالنها - الخسارة المحتملة نتيجة للحظر المفروض على النفط

الد - الخسارة الحاجمة عن ولد شقيق النفط الخام من  
العراق بدءاً من منتصف تشرين الاول/اكتوبر

جم النفط الخام (بملايين البرميل)

الواردات الشهرية ، كانون الثاني/يناير -

١,٤٢

أيلول/سبتمبر

+ الزيادة في الربيع الأخير (الموسمية +

الماضيدين)

= الواردات الشهرية المستطنة ، لـ ديسمبر

المتبقيه من عام ١٩٩٠

١,٤٦

متوسط الواردات الشهرية ، لعام ١٩٩٠ بكماليه

+ الزيادة السنوية في عام ١٩٩١ (النمو + الزيادة

في الماضيدين)

متوسط الواردات الشهرية ، لـ عام ١٩٩١ بكماليه

٢,٥ شهر إذا استمر انقطاع الواردات حتى

١٥ تشرين الاول/اكتوبر

لرقم سعر النفط الخام بالمقارنة بالصرف العراقي :

السعر (دولار/برميل) الكمية (١٠٠٠ برميل/يوم)

٤١,٠٠

١٦,٦٠

١١,٠٠

٠,٠٠

١٢,٩٢ لرقم سعر لكل برميل

متوسط السعر البمروضي :

٢٣,٠٧

١٩٩٠

البدائل : الد - حالة الانكماش : ١٩٩٠

٢٥,٠٠

١٩٩١

الد - حالة الانكماش : ١٩٩١

٢٥,٠٠

١٩٩٠

باء - حالة الارتفاع : ١٩٩٠

٤٠,٠٠

١٩٩١

باء - حالة الارتفاع : ١٩٩١

٢٥,٠٠

باء - التكلفة المتكتبة نتيجة للتتحول إلى النفط

السعودي لمدة ١٨ يوماً من ايلول/سبتمبر

حجم الواردات

تكلفة الخام المستلم

الزيادة في تكلفة هذا النفط مقابل النفط

العربي لي ايلول/سبتمبر =

الزيادة الاجمالية في تكلفة الزيت الخام (الد + باء)

١٨,٥٦ ٩٨,٩٧

٢٣,٨٩ ١١٨,٩٨

الد - حالة الانكماش

باء - حالة الارتفاع

التدليل الثالث (ثانية)

المبالغ الدوائية	بالملايين
١٩٩١	١٩٩٠
١٩٩١	١٩٩٠
الاجمالية الشهرية الاجمالية الشهرية	

(بالملايين)

جم - واردات المنتجات النفطية (المهم لقطع هو زيت الوقود)

حجم المنتجات (بالطنان)

المعدل الشهري على أيام ٩ أشهر

+ الموسمية/العائدين ، كما هو مبين أعلاه

= الواردات الشهرية المستقطبة

بفرض توقيت الواردات العراقية في ١٥ تشرين الأول / أكتوبر =

متوسط حجم الواردات الشهرية ، ١٩٩٠

+ الزيادة السنوية ، ١٩٩١ (النمو + مزيد من العائدين)

المتوسط الشهري لحجم الواردات ، ١٩٩١

الفرق في سعر زيت الوقود

بالمقارنة بالسعر العراقي البالغ

الد - حالة الانخفاض : ١٩٩٠

الد - حالة الانخفاض : ١٩٩١

باء - حالة الارتفاع : ١٩٩٠

باء - حالة الارتفاع : ١٩٩١

تكلفه أخرى لزيت الوقود

الد - حالة الانخفاض

باء - حالة الارتفاع

دولار	دولار
١,٩٧	١٣,٢٤
٥,١٢	٦٦,٤٢

٠,٩١	٢,٢٨
دولار	دولار
٢١,٤٢	١١٤,٥٩
٢٩,٩٣	١٣٧,٦٨

١٢,٠٨	١١٠,٠٠
دولار	دولار
١٥,٤٢	٧٥,٠٠

دال - تكلفة استئجار ناقلة لتخزين الخام - المنتجات التي تسلم في العقبة

اجمالي الخسائر المتعلقة بالخط

الد - حالة الانخفاض

باء - حالة الارتفاع

رآها - الخسارة في الموارد والمالية

الد - سداد ديون مستحقة على العراق ، حتى ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٠ وغير ممكن تحصيلها

باء - منح رسمية كانت متوقعة بالتأكيد من الكويت وغير ممكن تحصيلها

التدليل الحال (ثابره)

المبالغ الدهنية  
بملايين الدولارات  
١٩٩١ ١٩٩٠ ١٩٩١ ١٩٩٠  
الإجمالية الشهرية الـلـفـهـرـيـةـ

(بالملايين)

دولار دولار  
٢٤,٥٨ ٢٣٥,٠٠

مبلغ رسيبة أخرى متزمعة بشكل مؤكـد

٢,٢٢ ٢٤,٧١

بـهم - مـعلومات مـلـزمـ بـهـاـ منـ مـؤـسـاتـ المـسـامـدةـ  
الـإـنـمـائـيـةـ الـكـوـرـيـتـيـةـ وـلـمـ يـمـ اـسـلـامـهـاـ

٤٨,٠٠

ـ دـالـ اللـجـنةـ الـعـلـمـيـةـ الـأـرـدـنـيـةـ  
ـ نـفـقـاتـ أـولـيـةـ لـإـنـاقـهـ الـمـرـجـلـيـنـ وـإـعـادـتـهـ لـأـوـطـانـهـ ،ـ وـلـقـاـ  
ـ لـلـنـداءـ الـخـارـجـيـ وـجـهـتـهـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ ،ـ الـأـدـخـارـ  
ـ الـمـازـجـونـ لـمـ الـأـرـدـنـ (ـمـيـانـ ،ـ بـدـونـ شـارـيخـ)

المدير : إدارة التأمين الاقتصادية والاجتماعية الدولية .

-----